

لسنة ١٩٦٨ (بتعيين بعض العاملين بالحراسة العامة في القطاع العام) ،
المرتبات التي يستحقونها بالتطبيق للمادة (٢) من كل من هذين القرارين ،
اعتباراً من تاريخ القرار الذي صدر بتسوية حالة كل منهم أو المكافآت
التي كانوا يتقاضونها أيهما أكبر ، فإذا كانت هذه المكافآت تزيد على
نهاية مربوط الثبات المالية المقررة للوظائف التي تمت التسوية عليها ،
احتفظ لهم بالزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك من البدلات أو من
علاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي تستحق في المستقبل .

(المادة الثانية)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ
العمل بكل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ (بتعيين
العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين المعدل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٣) وقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٨ (بتعيين بعض العاملين بالحراسة العامة في القطاع العام)
بحسب الأحوال مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ (١٤ يونيو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦

بعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يكون الحد الأقصى لمدة اقتطاع أقساط الاستبدالات السابقة
للمعاشات خمسة عشر عاماً وذلك بالنسبة للاستبدالات التي تمت لدى
الحياة أو لمدة عشرين سنة بالتطبيق لأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦
بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي
الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ورقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل
المادتين (٥ ، ١) من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بإستبدال المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة المدنيين ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم :

(١) الزجاج غير المشغول الذي لا يتجاوز سمكه ٣ مليمترات المذكور
قرين البند ٥/٧٠ من التعريفة الجمركية .

(ب) الأسمت العادي بورتلاندا المذكور قرين البند ٢٣/٢٥ ب (١)
من التعريفة الجمركية .

(المادة الثانية)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ (١٢ يونيو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦

بعض الأحكام الخاصة بتعيين العاملين بالحركية العامة
في القطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

ينح العاملون بالحراسة العامة الذين تم تعيينهم في القطاع العام طبقاً
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ (بتعيين العاملين بالحراسة
العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين المعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٣) وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١